أكبر مجموعة كويتية تحت سن 18 عاماً لخدمة المجتمع والاستثمار بالمستقبل

بنك برقان يدعم المجموعة التطوعية «يدا بيد»

لقطة جماعية للمجموعة الطلابية

أعلن بنك برقان، ثاني أكبر البنوك التقليدية من حيث الأصول في الكويت، رعايته لأكبر مجموعة تطوعية طلابية كويتية تحت سن 18 عاماً «يدا بيد»«Hand in Hand» في مدرسة بيان ثنائية اللغة.

وتأتي هذه الرعاية في إطار برنامج البنك للمسؤولية الاجتماعية، الذي يهدف إلى دعم الشباب الذين يمثلون إلهاماً لغيرهم ويسهمون من خلال جهود بسيطة في تغيير إيجابي ملموس بالمجتمع.

ويؤمن بنك برقان أن الاستثمار بالشباب هو استثمار بالمستقبل، معرباً عن فخره بأن يشارك في رعاية أنشطة هذه المجموعة الشابة وعملها الدؤوب ودعمها لتحويل مبادراتها إلى أعمال مجتمعية تنفع المجتمع وتسهم بتحقيق الاستدامة وتزيد الوعي عن أهمية المساهمة بالوقت والجهد بمثل هذه المبادرات الخيرية المعطاءة، حيث يشيد البنك بجهودهم وبالأثر الذي سيخلفونه من خلال خدمة المجتمع الكويتي. لافتاً إلى أنه من خلال هذه الشراكة التي تدوم خلال العام الدراسي 2017 وحتى نهاية السنة الحالية، سيتمكن البنك من المساهمة في دعم وتعزيز الحس التطوعي لدى الشباب الكويتي.

وتعد المجموعة التطوعية "Hand in Hand" » أكبر مجموعة طلابية كويتية للخدمات المجتمعية ويديرها نحو 150 متطوعاً من طلبة مدرسة البيان ثنائية اللغة، والذين يعملون، من خلال الشراكات المتعددة مع عدة من المدارس، على تنظيم مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تنظيف الشواطئ، وترميم بعض الأجزاء من المدارس، وزيارة مدرسة خليفة ومركز الخرافي لأنشطة الأطفال، وإقامة مؤتمر «بيرل» ، وزيارة مأوى كبار السن في الوفرة.

ووضعت المجموعة الشبابية «Hand in Hand» أجندة مميزة لها طيلة العام الدراسي الحالي، تشمل إقامة العديد من الفعاليات هذا ويمكن للراغبين للتطوع مع المجموعة زيارة موقعها الإلكتروني hihbbs.org.

وأكد بنك برقان أن مسؤوليته لا تتوقف عند تقديم العمليات المصرفية والمالية المميزة فحسب، بل تمتد لتقديم الرعايات المتنوعة، إذ يهدف إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية، والتأثير بشكل إيجابي على أفراد المجتمع والبيئة المحلية، وبصفته من البنوك الرائدة في الكويت، يستمر بنك برقان بالعمل مع القادة المميزين في القطاعات كافة، الذين يشكلون مصدراً للإلهام بين أفراد المجتمع.

والجدير بالذكر أن رعاية بنك برقان لهذه المبادرة، تأتي ضمن برنامجه الاجتماعي تحت عنوان «ENGAGE» - معاً لنكون التغيير، والذي يسلط الضوء على الجوانب الهامة والمؤثرة في المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز الرعاية الاجتماعية من خلال المساهمة في المبادرات التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية، ويأتي نهج حملة «ENGAGE» تماشياً مع مبادئ بنك برقان، كمؤسسة مالية كويتية رائدة، بحيث ينسجم اسلوب سياساته مع احتياجات ومصالح المجتمع الكويتي.

دبي تستعد لاستضافة «منتدى وحفل جوائز الأسهم الخاصة 2017»

322 مليار دولار... إجمالي الاستثمارات الخاصة في الأسواق الناشئة

تستعد دبي لاستضافة «منتدى وحفل جوائز الأسهم الخاصة 2017»، الحدث الأوّل من نوعه في المنطقة المخصّص للبحث في الفرص والتحدّيات التي تواجه قطاع الاستثمارات الخاصة على المستوى الإقليمي، والمزمع أن يقام يوم 19 أبريل المقبل في فندق «سانت ريجيس» بمدينة الحبتور. وتكمن أهمية هذا الحدث المرتقب في كونه سيجمع نخبة المستثمرين الإقليميين والدوليين المتخصّصين في مجالات الأسهم الخاصة والأصول البديلة تحت سقف واحد للوقوف على آخر التطوّرات والاتّجاهات الناشئة في المجال وتبادل الأفكار والتوصيات بشأن الوضع الحالي للسوق المالية الإقليمية مع المشاركين من كبرى شركات الأسهم الخاصة وخبراء الاستثمار وأصحاب رؤوس الأموال المجازفة والمستثمرين الملائكة ومديري الأصول وغيرهم من الخبراء والمتخصّصين في المجال.

ويأتي إطلاق «منتدى وحفل جوائز الأسهم الخاصة 2017»، الذي تنظّمه شركة «يورابيا ميديا» (EurabiaMedia)، في وقت إستراتيجي حيث تشير دراسة بحثية وتحليلية صادرة في العام الماضي إلى وصول إجمالي حجم صناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة القائمة في الأسواق الناشئة إلى 322 مليار دولار أمريكي خلال السنوات العشرة الأخيرة، بحيث يتركّز معظم مديري هذه الصناديق في الأسواق الآسيوية ووسط وشرق أوروبا وجنوب آسيا والشرق الأقصى وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وسيستعرض المنتدى أبرز ملامح أداء الأسهم الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز بشكل خاص على الاتجاهات الحالية في تدفقات رأس المال والقطاعات الرئيسة الأكثر جذباً للاستثمارات الخاصة في الوقت الراهن، بالإضافة إلى مناقشة التحدّيات في بناء المحافظ الاستثمارية الإقليمية وإيجاد الحلول المناسبة لها وتحديد الفرص والإمكانات المواتية للنمو وتطوير الأعمال في ظل الطفرة الكبيرة التي تشهدها المنطقة على مستوى ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسّطة.

■ 1.5 مليار دولار حجم الصفقات المبرمة في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال 2015

وسيشارك في المنتدى عددٌ من المتحدّثين رفيعي المستوى من كبار الشخصيات الحكومية والمسؤولين التنفيذيين من كبرى شركات الأسهم الخاصة وأسواق الاستثمارات البديلة من مختلف أنحاء المنطقة والعالم، وذلك بحضور حشد كبير من الزوّار والمدعوّين، بمن فيهم 32 بالمائة من ممثلي شركات الأسهم الخاصة و16 بالمائة من شركات إدارة الأصول و14 بالمائة من الشركات العائلية و14 بالمائة من المصارف الاستثمارية و10 بالمائة من صناديق الثروات السيادية، بالإضافة إلى 7 بالمائة من مديري الثروات و7 بالمائة من مزوّدي الخدمات.

وقال خالد أبو ظهر، مؤسّس «منتدى الأسهم الخاصة»: «لا تقتصر أهمية شركات الأسهم الخاصة على كونها تقدّم أفضل العوائد على الاستثمار فحسب، بل إنّها تهدف أيضاً إلى الاستثمار الأمثل في المواهب الناشئة والكفاءات القادرة على المساهمة بفعالية في نمو الاقتصاد الإقليمي وتحسين آليات إدارة الشركات. كما تعد رافداً أساسياً في التصدّي لمشكلة البطالة المتنامية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بالنظر إلى دورها المحوري في دعم تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسّطة التي تحتاج إلى الرأس المال والإدارة القوية. ويأتي تنظيم المنتدى المرتقب ليشكّل منصة متكاملة للوقوف على كافة الجوانب ذات الصلة ومناقشتها بإسهاب عبر سلسلة من الجلسات والندوات المستفيضة على مدار يوم كامل».

خالد أبو ظهر

ووفقاً للتقارير المطّلعة، وصلت قيمة الاستثمارات الإقليمية في الأسهم الخاصة إلى إجمالي 1.49 مليار دولار أمريكي خلال العام 2015، في تراجع بسيط بالمقارنة مع قيمة الصفقات التي جرى إبرامها في العام 2014 والتي بلغت قيمتها الإجمالية 1.57 مليار دولار.

وأضاف: «يواجه مستثمرو الأسهم الخاصة في منطقة الشرق الأوسط حالياً تحدّياً كبيراً في إطار جهودهم المتواصلة لبناء الأصول، وشحن تدرك أهمية إيجاد حلول ناجعة للمشاكل والقضايا الهامة التي يمر بها القطاع في سبيل الاستفادة المثلى من الفرص الواسعة التي تزخر بها المنطقة. وهنا يبرز «منتدى الأسهم الخاصة» المصمّم خصيصاً لجمع روّاد الاستثمار في الأسهم الخاصة من مختلف أرجاء المنطقة وتحفيز الجهود المتضافرة نحو تحقيق التنمية الإقليمية. كما يوفر الحدث منصة ممتازة لروّاد الأعمال والشركات الناجحة في المنطقة للتواصل واستعراض القدرات والإمكانيات العديدة التي يتفرّد بها القطاع ودوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المنطقة».

وستشكّل الشركات العائلية ودورها في توسيع سوق الأسهم الخاصة في المنطقة محور هام ضمن جدول أعمال «منتدى الأسهم الخاصة 2017» الذي سيناقش أيضاً الوضع الحالي لمصادر الصفقات وجمع الأموال، بالإضافة إلى الإجابة على عدد من الأسئلة الهامة ذات الصلة بالقطاع، بما فيها كيفية تسخير مقوّمات الأسهم الخاصة لتمويل النمو الإقليمي أو السوق الحالية الموجّهة نحو الاستثمار في الأسواق الخارجية.

■ الحدث يبحث تكافؤ الفرص بين الجنسين وتميّز الكوادر النسائية في المجال المالي في المنطقة

واختتم أبو ظهر: «نتطلع من خلال هذا الحدث المرتقب إلى البحث في المحاور والقضايا الراهنة التي تهم روّاد الاستثمار وعاقدي الصفقات في المنطقة وتمكّنهم من تقييم الإمكانات الحالية وإيجاد حلول ناجعة للارتقاء قدماً بقطاع الأسهم الخاصة الإقليمي إلى مستويات أعلى، ولا يختلف اثنان على المكانة القوية لمنطقة الشرق الأوسط كسوق رائدة للاستثمار حيث يمكن لمستثمري الأسهم الخاصة وأصحاب رؤوس الأموال المجازفة والاستثمار الأولي ترسيخ مواضع قدمهم في السوق وبناء العلاقات المتينة مع نظرائهم في القطاع. وهذا ما نسعى إلى تحقيقه من خلال «منتدى الأسهم الخاصة» الذي سيتيح لهم منصة ممتازة لتعزيز أواصر التواصل والعلاقات مع الشركاء المحتملين».

وسيشهد اختتام الحدث إقامة حفل توزيع «جوائز سيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الذي سيتخلله استعراض قصص نجاح عدد من سيدات الأعمال الرائدات في القطاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويُقام الحدث بالشراكة مع كل من «يوتاليتنا.كوم»، المنصة الإلكترونية الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط للمجتمعات المبدعة؛ و«أورينت بلانيت للأبحاث»، إحدى الشركات التابعة لـ «مجموعة أورينت بلانيت»؛ و«فرنش تك»، المبادرة الصادرة عن الحكومة الفرنسية للارتقاء بأنظمة رؤوس الأموال المجازفة، و«شركة ادفينيشن بزنس بارتنرز».

لتقديم خدمات الالتزام بقانون اتفاقية FATCA في الكويت

وزارة المالية تعتمد مكتب «كي بي إم جي» صافي المطوع رسمياً

اعتمدت وزارة المالية رسميا ، مكتب «كي بي ام جي «صافي المطوع وشركاه لتقديم خدمات الالتزام بقانون اتفاقية الفاتكا (FATCA) ، وذلك وفقا للقرار الوزاري رقم (68) لسنة 2016.

«الفاتكا» هو تشريع أميركي يتطلب من المؤسسات المالية الخارجية تحديد ورفع تقارير عن الأشخاص حاملي الجنسية الأميركية الذين ينطبق عليهم القانون وذلك إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) في الولايات المتحدة الأميركية. وقعت الكويت اتفاقية حكومية مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالالتزام بتشريع الفاتكا .

بالإضافة إلى الفاتكا، وقعت الكويت أيضا اتفاقية معيار التقارير المشتركة (CRS) للجهات المختصة متعددة الأطراف والتي تتطلب من جميع الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية تبادل معلومات الحسابات المالية آليا مع بعضها البعض. وقد وقع على هذه الاتفاقية أكثر من 80 دولة حتى تاريخه . ومن المتوقع أن تطلب الكويت من المؤسسات المالية المحلية البدء في رفع التقارير بموجب نظام معيار التقارير المشتركة في منتصف عام 2018 .

يعتبر مكتب «كي بي إم جي» الكويت مكتب معتمد من وزارة المالية و يتمتع فريق العمل في «كي بي إم جي» بالمقدرة على الفهم التفصيلي لكل من القانون والهدف والأساس المنطقي له، ويتضمن ذلك الدراية بمتطلبات قانون الفاتكا وتقديم خدمات الالتزام وفقا للقانون، إضافة إلى ذلك يقدم مكتب «كي بي إم جي» مجموعة من الخدمات التي تساهم في فهم تأثير معيار التقارير المشتركة على الشركات و تقديم الحلول و خدمات متابعة الالتزام .

كي بي إم جي

تقرير: الأسواق المالية تتجاهل التطورات الأخيرة في أمريكا

حسين السيد

أوضح حسين السيد، كبير استراتيجي الأسواق في FXTM في تقريره الاقتصادي أن الأسواق لم تتحرّك البارحة جرّاء الأحداث التي تنطوي على مخاطر سياسية. فقد تلقى الرئيس الأميركي دونالد ترامب ضربة نتيجة تراجع شعبيته إلى 37% بحسب استطلاع لشركة غالوب. كما تلقى الرئيس الأميركي ضربة أخرى من مدير مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) جيمس كومي الذي قال بأنه ليس هناك معلومات تدعم تغريداته التي قال فيها بأن باراك أوباما كان يتنصت على حملته قبل الانتخابات. وفي غضون ذلك، لازال التحقيق مستمراً بخصوص تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية الأميركية.

وقد تجاهلت الأسواق المالية هذه التطورات الأخيرة بالكامل، لكن الإدارة الأمريكية الجديدة التي لا يزيد عمرها على شهرين تتعرض للضغوط أساساً نتيجة عدم الوضوح بخصوص الإصلاحات الضريبية وتخفيف التشريعات. فقد قال زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأميركي ميتشل ماك كونيل بأن إنجاز الإصلاح الضريبي إلى جانب إلغاء برنامج الرعاية الصحية (أوباما كير) سيحتاجان إلى وقت أطول من الوقت الذي تذكره إدارة الرئيس ترامب، وهذا يُظهر مدى بطء وتيرة سير الأمور، وربما لا يكون الأمر أكثر من مسألة وقت قبل أن ينفد صبر الأسواق وتنطلق في عمليات بيعية.

وواصل الدولار تحركاته على خلفية تصريحات الفدرالي. فقد كرر رئيس البنك الفدرالي في شيكاغو تشارلز إيفان الرسالة التي بعثها قرار الفدرالي الأسبوع الماضي من أن الأخير لن يسرّع وتيرة تشديد السياسة النقدية، لكنه ترك الباب مفتوحاً على ثلاث عمليات لرفع الفائدة إذا استدعت الظروف ذلك. وكان المراهنون على صعود الدولار يريدون تصريحاً متشدداً لإعادة بناء مراكزهم الشرائية، لكن لا يبدو بأننا سنرى هكذا تصريح هذا الأسبوع، مما يشير إلى احتمال أن نرى استنتافاً لحالة التداول العرضي وتعزيز المراكز في الدولار ما لم تكن هناك مفاجأة.

وفي أوروبا، سوف تعلن تيريزا ماي تفعيل المادة 50 للبدء رسمياً بإجراءات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يوم 29 مارس، لكن المباحثات الرسمية قد لا تبدأ حتى شهر يونيو بحسب المصادر الأوروبية. وتشير الحركة السعرية للإسترليني البارحة إلى أن تفعيل المادة 50 محتسب بالكامل، ولن أتفاجأ إذا ارتفع زوج الاسترليني مقابل الدولار الأميركي يوم 29 مارس. ولكن مع اقتراب بدء العد العكسي للتفاوض على شروط الانفصال، فإن الاسترليني على الأغلب سيكون في حالة حركة أفعوانية من الصعود والهبوط الحادين. وسوف نذكرنا أرقام مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) في المملكة المتحدة التي ستصدر اليوم بالسبب الذي جعل كريستين فوريس من البنك المركزي الإنكليزي تصوت على رفع الفائدة في اجتماع الأسبوع الماضي. ومن المتوقع أن تسجل أرقام التضخم ارتفاعاً أعلى من مستهدف المركزي الإنكليزي عند 2%. لكننا لا نتوقع أي رد فعل كبير ما لم ينحرف الرقم كثيراً عن التوقعات البالغة 2.1%.

وكان النزاع بين الشعبوية والعولمة حاضراً بقوة في المناظرة بين مرشحي الانتخابات الرئاسية الفرنسية البارحة، حيث أعلن زوج اليورو مقابل الدولار الأميركي بأن مرشح الوسط والمدير السابق في مجال الصيرفة الاستثمارية إيمانويل ماكرون قد فاز بهذه الجولة، بما أن هذا الزوج سجل ارتفاعاً. لكنني أفضل عدم القفز إلى الاستنتاجات بما أن 40% من المقترعين لم يقرروا بعد اسم المرشح الذي يدعمونه، كما يجب ألا ننسى العبر والدروس من تجربتي التصويت على البريكست وكذلك الانتخابات الرئاسية الأميركية.

باستثمارات تبلغ 2.47 مليار درهم

«عمران» تطلق 3 مشاريع عقارية في الشارقة

كشفت شركة «عمران للتطوير العقاري»، التي تأسست في العام الماضي بموجب شراكة بين كل من هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق)، و«إعمار العقارية» و«إيجل هيلز»، شركة التطوير العقاري التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، عن باكورة مشاريعها في إمارة الشارقة، من خلال إطلاقها ثلاثة مشاريع عقارية متنوعة، تضم مدينة سكنية وتجارية متكاملة، ومنتجعاً، ومركزاً للتسوق، بكلفة استثمارية إجمالية تصل إلى 2.47 مليار درهم.

وتشتمل قائمة المشاريع، التي تبدأ «عمران» تشييدها خلال العام الجاري، تطوير جزيرة مريم، الواقعة ما بين بحيرة الخان والممزر، وتحويلها إلى منطقة استثمارية متعددة الاستخدامات من الطراز الأول باستثمارات قيمتها 2.26 مليار درهم، كما تضم القائمة أيضاً منتجع «قرية الخان» من فئة 5 نجوم، باستثمار قدره 120.6 مليون درهم، بالإضافة إلى مركز كلباء للتسوق باستثمارات 106 ملايين درهم.

وفي تعليقها على الانطلاقة القوية لشركة عمران للتطوير العقارية، أكدت الشيخة بدور بنت سلطان القاسمي، رئيس هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق)، أن «هذه المشاريع تواكب في طبيعتها وأهدافها رؤية (شروق) الساعية إلى تعزيز قدرات إمارة الشارقة، وتوسيع قاعدة مرافقها وخدماتها، بما يسهم في ترسيخ مكانة الإمارة كوجهة جاذبة للأعمال، ويحفّز نمو قطاعات التجارة والاستثمار والسياحة والضيافة».

وأضافت الشيخة بدور القاسمي: «تعتمد (شروق) نهجاً شمولياً للتنمية والتطوير، يركز على الاستفادة الكاملة من التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص، وإتاحة المجال أمام المستثمرين الباحثين عن أفضل بيئات الاستثمار في المنطقة، لاقتناص الفرص الاستثمارية الفريدة التي توفرها إمارة الشارقة في القطاعات كافة».

وأوضحت رئيس (شروق)، أن «المشروعات الضخمة التي كشفت عنها (عمران)، اليوم، لا تمثل إلا البداية لمجموعة من المشاريع القادمة في مختلف القطاعات، التي سيكون لها دور مهم في تغيير المشهد العقاري والاستثماري في الشارقة، والتي سيتم الكشف عنها في الوقت المناسب».

«ميسان» يقدم المشورة لـ«وربة» في إصدار صكوك الشريحة الأولى من رأس المال

قدم مكتب ميسان للمحاماة والاستشارات القانونية المشورة بشأن الإصدار العالمي بالدولار الأمريكي لصكوك الشريحة الأولى من رأس مال بنك وربة بقيمة لا تتجاوز 250.000.000 دولار أمريكي وفق معايير بازل 3. ويهدف الإصدار إلى تعزيز الشريحة الأولى لرأس المال الأساسي لبنك وربة عملاً بمتطلبات بازل 3.

وعمل مكتب ميسان إلى جانب البنك وكل من مدراء الإصدار الرئيسيين بنك ستاندرد تشارترد وكامكو للاستثمار وبنك كابيتال وغيرهم من المؤسسات المالية الإقليمية على هيكلة الصفقة، إعداد المستندات القانونية للإصدار في إطار لوائح ومتطلبات هيئة أسواق المال. وتولى طارق يحيى قيادة فريق مكتب ميسان.

وقد فاز مؤخراً مكتب ميسان إي. تي بجائزة «صفقة العام في الكويت» للعام 2016 لخدماته في إصدار صكوك بنك بوبيان.